

Document: GC 44/L.4
Agenda: 6
Date: 16 December 2020
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تعيين رئيس الصندوق

مذكرة إلى السادة المحافظين

الأشخاص المرشحين:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre Mc Grenra

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

لويس خيمينيس ميكنيس

سكرتير الصندوق
رقم الهاتف: +39 06 5459 2254
البريد الإلكتروني: l.jimenez-mcinnis@ifad.org

مجلس المحافظين - الدورة الرابعة والأربعون

روما، 17-18 فبراير/شباط 2021

للعلم

تعيين رئيس الصندوق

وفقا للبند 8(أ) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، "يعين رئيس الصندوق لمدة أربع سنوات ويجوز إعادة تعيينه لمدة أخرى واحدة فحسب". وقد عين الرئيس الحالي للصندوق، السيد جيلبير أنغبو، في الدورة الأربعين لمجلس المحافظين، في 14 فبراير/شباط 2017، لولاية أولى تنتهي في 31 مارس/آذار 2021.

1- أرسل سكرتير الصندوق دعوة لتقديم الترشيحات إلى جميع الدول الأعضاء في 17 سبتمبر/أيلول 2020، مع إحاطة مكتب مجلس المحافظين بذلك. وينص البند 6-2 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق ("اللوائح")، ما لم يقرر مكتب المجلس خلاف ذلك، على وجوب تقديم جميع الترشيحات لمنصب الرئيس قبل بدء الدورة التي يتقرر فيها تعيين الرئيس بستين يوما على الأقل. وانتهى الموعد النهائي المحدد المقرر لتقديم الترشيحات في منتصف ليل 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 بتوقيت روما.

2- وقد تلقى الصندوق ترشيحا واحدا لمنصب رئيس الصندوق:

- السيد جيلبير فوسون أنغبو هو المرشح الرسمي الذي رشحته جمهورية توغو وكندا.

3- وينص البند 6-2 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق أيضا على أن يعرض الرئيس الترشيحات في الوقت المناسب على جميع الأعضاء ومكتب مجلس المحافظين قبل انعقاد دورة مجلس المحافظين بفترة لا تقل عن 40 يوما (أي في موعد أقصاه 8 يناير/كانون الثاني 2021). وفي 30 نوفمبر/تشرين الثاني-ديسمبر/كانون الأول 2020 ونيابة عن الرئيس، أرسل سكرتير الصندوق رسالة الترشيح والسير الذاتية للمرشح للتعيين في منصب رئيس الصندوق، وكذلك الإجابات التي قدمها المرشح على الأسئلة التي طُرحت عليه في الدعوة لتقديم الترشيحات إلى جميع الدول الأعضاء وإلى مكتب مجلس المحافظين. وترد رسالتنا الترشيح إلى جانب المرفقات ذات الصلة في الملحق.

4- وبموجب البند (2)(ج)(6) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق والبند 6-1 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق، يقوم مجلس المحافظين بتحديد مكافآت الرئيس. وتتضمن الوثيقة GC 44/L.2 المعروضة على الدورة الحالية لمجلس المحافظين، تقرير لجنة مخصصات رئيس الصندوق، التي استعرضت المخصصات الإجمالية لرئيس الصندوق وشروط عمله الأخرى. وستتم مناقشة هذه الوثيقة قبل إجراء التصويت.

5- وتنص المادة 41 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين على ما يلي:

"1- يبحث مجلس المحافظين في تعيين الرئيس في جلسة خاصة ويجري التصويت طبقا للمادة 38-1 [بالاقتراع السري] ما لم يقرر مجلس المحافظين خلاف ذلك بعد النظر في تقرير المكتب عن هذا الشأن.

2- يعين مجلس المحافظين الرئيس بموافقة ثلثي مجموع الأصوات على الأقل. وفي حالة وجود مرشح واحد فقط، يجوز للمجلس أن يعين الرئيس بالتزكية. وفي حالة وجود أكثر من مرشح وعدم حصول أي مرشح على العدد اللازم من الأصوات في الاقتراع الأول، يُجرى اقتراع ثانٍ لا يشترك فيه المرشح الذي نال أقل عدد من الأصوات. ويكرر هذا الإجراء حتى ينال أحد المرشحين ثلثي مجموع الأصوات على الأقل أو يقرر المجلس وقف الاقتراع واتخاذ القرار في موعد آخر. وعلى كل محافظ يدلي بأصوات العضو الذي يمثله، أن يدلي بها لصالح شخص واحد فقط."

6- وتم تعديل الفقرة الفرعية 3 من المادة 35 المتعلقة بالاقتراع السري للسماح بإمكانية التصويت بالوسائل الإلكترونية "... بطريقة تحفظ سرية ونزاهة الاقتراع السري." وفقا للقرار 215/د-43، الذي فوض مجلس المحافظين بموجبه السلطة إلى المجلس التنفيذي ليقرر ما إذا كان ينبغي للأمانة أن تواصل تطوير وتنفيذ نظام

تصويت آلي، لاحتتمال استخدامه بالتزامن مع تعيين الرئيس في عام 2021، تم تحديد نظام على الإنترنت وشرعت الأمانة في تعديله والتحقق منه. وأجريت اختبارات شاملة مع ممثلي الدول الأعضاء ويُقدم تقرير نهائي وتوصية من المجلس التنفيذي لينظر فيها مجلس المحافظين. وستناقش هذه الوثيقة قبل النظر في تعيين الرئيس.

جمهورية توغو**وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية**

لومي، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2020

الرقم 0139/MAEDR/Cab

*السيد الوزير**محافظ الصندوق***الموضوع: ترشيح السيد جيلبير فوسون أنغبو لمنصب رئيس الصندوق**

السيد سكرتير الصندوق،

يشرفني أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة 17 سبتمبر/أيلول 2020 المتعلقة بالعملية التي سيقوم بها مجلس المحافظين لتعيين رئيس الصندوق في 17 و18 فبراير/شباط 2021.

وباسم حكومة توغو وبصفتي محافظا لدى الصندوق، يسعدني أن أبلغكم بقرار الحكومة تقديم ترشيح السيد جيلبير فوسون أنغبو، الرئيس الحالي للصندوق، لمنصب الرئيس لفترة ولاية ثانية وفقا لأحكام القواعد السارية.

ونحن نرى أن السيد أنغبو قد أظهر، خلال فترة ولايته الأولى، مؤهلاته القيادية وتوجهه نحو اتخاذ الإجراءات وتحقيق النتائج. وستسمح له فترة ولاية ثانية بالانتهاء من المبادرات المتخذة منذ أن تولى منصبه والمساهمة في رفع شأن هذه المؤسسة النبيلة إلى مستويات جديدة.

وتجدون طيه الإعلان الشخصي للسيد أنغبو وكذلك رده على الأسئلة الخمسة التي طُرحت على المرشحين.

ونرجو منكم التكرم بإبلاغنا باستلام ملف الترشيح هذا المقدم من توغو.

وتفضلوا، السيد سكرتير الصندوق، بقبول أسمى آيات التقدير.

Antoine Lekpa GBGBENI

السيد لويس خيمينيس ميكينيس

سكرتير الصندوق

روما، إيطاليا



REPUBLIQUE TOGOLAISE
 MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DE L'ELEVAGE
 ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

N° 0139 /MAEDR/Cab

Lomé, le 29 OCT 2020

Le Ministre
Gouverneur du FIDA

Objet: Candidature de M. Gilbert Fossoun HOUNGBO au poste de Président du FIDA

Monsieur le Secrétaire,

J'ai l'honneur de me référer à votre correspondance du 17 Septembre 2020 relative au processus de nomination du Président du FIDA par le Conseil des Gouverneurs prévu pour les 17 et 18 Février 2021.

Au nom du gouvernement togolais, et en ma qualité de Gouverneur du FIDA, j'ai le plaisir de vous informer de la décision du Gouvernement de présenter la candidature de **M. Gilbert Fossoun HOUNGBO**, Président actuel du FIDA, au poste de Président du FIDA pour un second mandat, et ce, conformément aux textes en vigueur.

Il est de notre avis que M. HOUNGBO, au cours de son premier mandat, a démontré sans ambages, ses qualités de leadership, d'homme d'actions et de résultats. Un deuxième mandat lui permettra de porter à terme toutes les initiatives entreprises depuis sa prise de fonction et de contribuer à hisser cette noble Institution à de nouvelles hauteurs.

Je vous prie de trouver en annexes la déclaration personnelle du candidat HOUNGBO ainsi que la réponse aux cinq questions posées aux candidats.

Tout en vous priant d'accuser réception du présent dossier de candidature du Togo, je vous prie d'agréer, **Monsieur le Secrétaire**, l'assurance de ma parfaite considération.


Antoine Lekpa GBEBENI

Monsieur Luis Jiménez-McInnis
Secrétaire du FIDA

Rome, Italie

وزارة الشؤون العالمية الكندية

السيد لويس خيمينيس ميكينيس

سكرتير الصندوق

أوتاوا، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

الموضوع: ترشيح السيد جيلبير فوسون أنغبو لمنصب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيد سكرتير الصندوق،

يشرفني أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة 17 سبتمبر/أيلول 2020 المتعلقة بالعملية التي سيقوم بها مجلس المحافظين لتعيين رئيس الصندوق في 17 و18 فبراير/شباط 2021.

وباسم حكومة كندا وبصفتي محافظا لدى الصندوق، يسعدني أن أبلغكم بقرار الحكومة تقديم ترشيح السيد جيلبير فوسون أنغبو، الرئيس الحالي للصندوق، لمنصب الرئيس لفترة ولاية ثانية وفقا لأحكام القواعد السارية.

فقد أظهر السيد أنغبو بوضوح، خلال فترة ولايته الأولى مؤهلاته القيادية الاستثنائية وانخراطه العميق لتحقيق أهداف الصندوق، حيث أدار تنفيذ إصلاحات مهمة لضمان كفاءة واستدامة المؤسسة، ودعم الامتياز في مجال الإدارة وعزز قدرات الموارد البشرية لتلبية الاحتياجات المتطورة للمنظمة وضمان تهيئة بيئة عمل متنوعة وشاملة للجميع. وستسمح له فترة ولاية ثانية بالمضي قدما بالمبادرات التي شرع فيها وضمان أن يكون الصندوق قادرا على تحويل المجتمعات الريفية وتحقيق فوائد مستدامة للمجتمعات الريفية التي تعيش فيها.

وتجدون طيه السيرة الذاتية للمرشح السيد أنغبو وكذلك رده على الأسئلة الخمسة التي طُرحت على المرشحين.

ونرجو منكم التكرم بإبلاغنا باستلام ملف الترشيح هذا الخاص بالسيد أنغبو، وتفضلوا، السيد سكرتير الصندوق، بقبول أسمى آيات التقدير.

Peter MacDougall

نائب الوزير المساعد

المدير العام لإدارة القضايا العالمية والتنمية

Peter.MacDougall@international.gc.ca

111 promenade Sussex

Ottawa, ON, K1N 1J1

نسخة إلى: معالي السفيرة Alexandra Bugailiskis، المحافظة المناوبة والممثلة الدائمة لكندا لدى وكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

Global Affairs
CanadaAffaires mondiales
Canada

Monsieur Luis Jiménez-McInnis
Secrétaire du FIDA

Ottawa, le 23 novembre 2020

Objet: Candidature de Mr Gilbert F. HOUNGBO au poste de Président du Fonds international de développement agricole (FIDA)

Monsieur le Secrétaire,

J'ai l'honneur de me référer à votre correspondance du 17 Septembre 2020 relative au processus de nomination du Président du FIDA par le Conseil des Gouverneurs prévu pour les 17 et 18 Février 2021.

Au nom du Gouvernement Canadien, et en ma qualité de Gouverneur du FIDA, j'ai le plaisir de vous informer de la décision de mon Gouvernement de présenter la candidature de Mr Gilbert Fossoun HOUNGBO – Président actuel du FIDA- au poste de Président du FIDA pour un second mandat, et ce, conformément aux textes en vigueur.

M. HOUNGBO, au cours de son premier mandat, a clairement démontré des qualités de leadership exceptionnelles et un engagement profond envers les objectifs du Fonds, dirigeant la mise en œuvre de réformes importantes pour assurer l'efficacité et la durabilité continues de l'institution, soutenant l'excellence de la gestion et le renforcement des capacités des ressources humaines pour répondre aux besoins évolutifs de l'organisation et assurer la promotion d'un milieu de travail diversifié et inclusif. Un deuxième mandat lui permettra de faire progresser les initiatives importantes qu'il a entreprises et de garantir que le FIDA sera en mesure de transformer les communautés rurales et d'obtenir des avantages durables pour les populations les plus vulnérables qui y vivent.

Je vous prie de trouver en annexe le CV du candidat HOUNGBO ainsi que ses réponses aux cinq questions posées aux candidats.

Tout en vous priant d'accuser réception du présent dossier de candidature de Mr. HOUNGBO, je vous prie d'agréer, Monsieur le Secrétaire, l'assurance de ma parfaite considération.

Peter MacDougall
Sous-ministre adjoint
Direction générale des enjeux mondiaux et développement
Peter.MacDougall@international.gc.ca
111 promenade Sussex
Ottawa, ON, K1N 1J1

Cc : S.E. Amb. Alexandra Bugailiskis, Gouverneur suppléant et Représentante permanente du Canada auprès des Agences pour l'alimentation et l'agriculture de l'ONU



جلبير أنغبو

المرشح لمنصب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيرة الذاتية جيلبير أنغبو

مسؤول تنفيذي محنك يتمتع بسجل حافل يزيد عن 34 عاما في مجال التنمية الدولية. ويتمتع بخبرة قيادية عالية المستوى في القطاع الخاص، وحكومة إحدى البلدان منخفضة الدخل، والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ومفاوض سياسي ماهر ومحرك حازم للإصلاحات المؤسسية وإعادة الهيكلة التنظيمية ويعمل على تحقيق مكاسب في الكفاءة وإجراء إصلاحات ناجحة في مجال السياسات.

المناصب الرئيسية التي شغلها

- ◆ رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- ◆ نائب المدير العام لمنظمة العمل الدولية للعمليات الميدانية والشراكات
- ◆ رئيس وزراء توغو
- ◆ الأمين العام المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا
- ◆ كبير موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ◆ المراقب المالي ومدير الشؤون المالية والإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ◆ مدير الخدمات الاستشارية المالية، برايس ووترهاوس (الآن برايس ووترهاوس كوبرز) كندا

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أبريل/نيسان 2017 - حتى الآن

- ◆ قيادة الأعمال العامة للصندوق؛ ومسؤول أمام مجلس الإدارة ومجلس المحافظين
- ◆ استثمارات إقراض بشروط ميسرة في أكثر من 100 بلد
- ◆ الاستثمار الشامل للجميع في الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية
- ◆ نافذة القطاع الخاص
- ◆ الاستثمار في الديون وحصص الملكية في شركات القطاع الخاص
- ◆ رئيس مجلس الإدارة

نائب المدير العام لمنظمة العمل الدولية، 2013-2017

- ◆ قيادة العمليات الميدانية للمنظمة في أكثر من 100 بلد
- ◆ تنسيق إعادة هيكلة الحضور الميداني لمنظمة العمل الدولية
- ◆ التعاون التقني: السلامة والصحة المهنيان، وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي، ومعايير العمل، والحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع
- ◆ مبادرات خاصة مع شركات متعددة الجنسيات في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط

رئيس وزراء توغو، 2008-2012

- ◆ قيادة الحكومة في سياق ما بعد النزاع
- ◆ التفاوض بشأن برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
- ◆ الإصلاحات الاقتصادية: الإصلاحات المالية، وقانون الاستثمار، ومبادرة الشفافية، وتيسير الأعمال، والإصلاحات لتحسين الترتيب وفقا لتقرير "ممارسة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة
- ◆ الإصلاحات السياسية: سيادة القانون والحريات المدنية، وحكومة ائتلافية مع المعارضة والمجتمع المدني
- ◆ المساءلة والإدارة القائمة على النتائج
- ◆ الاستثمار الاستراتيجي بعد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: البنية التحتية والزراعة
- ◆ القطاعات الاجتماعية (التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والحماية الاجتماعية)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1996-2008

- ◆ الأمين العام المساعد، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا (2006-2008)
 - قيادة برامج التخفيف من حدة الفقر التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا جنوب الصحراء، التي تشمل مكاتب في 45 بلدا
 - عضو المجموعة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 - التمثيل السياسي
- ◆ كبير الموظفين (2003-2006)
 - المراقب المالي ومدير الشؤون المالية والإدارية (1998-2003)
 - المسؤوليات المالية الائتمانية وتلك المتعلقة بالامتثال والإبلاغ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 - إدارة جميع وظائف المحاسبة والخزانة والشؤون الإدارية (المقر و160 مكتبا ميدانيا)
 - تنفيذ تخطيط الموارد المؤسسية
 - الضوابط والمخاطر الداخلية
- ◆ رئيس الإبلاغ المالي وإدارة الصناديق الاستثمارية (1996-1998)

مصرف مالي دولي: مدير الشؤون المالية، 1994-1996**برايس ووترهاوس (الآن برايس ووترهاوس كوبرز) كندا، 1986-1993**

- ◆ المراجعة والامتثال
- ◆ الضوابط والرقابة الداخلية

- ◆ عمليات الاندماج والاستحواذ
- ◆ إعادة الهيكلة المالية
- ◆ تحليل الربحية والجدوى
- ◆ ترشيد التشغيل وتحسين العمليات
- ◆ "الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس بالولايات المتحدة" تحولات ما قبل الإفلاس
- ◆ إدارة عمليات الإفلاس

المؤهلات المهنية

- ◆ محاسب قانوني معتمد (CPA)، عضو المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين المعتمدين
- ◆ دبلوم الدراسات العليا المتخصصة (Diplôme d'Etudes Supérieures Spécialisées) في المحاسبة المتخصصة من جامعة كيبيك، كندا
- ◆ ليسانس آداب في المحاسبة - جامعة كيبيك في ترور ريفيير، كندا، 1985
- ◆ ماجستير في إدارة الشركات من جامعة لومي، توغو، 1983
- ◆ إجادة اللغتين الفرنسية والإنكليزية

بيانات الاتصال: الهاتف المتنقل: +39 335 755 8247؛ البريد الإلكتروني: gifoh@hotmail.com

الردود على الأسئلة المطروحة على المرشح لرئاسة الصندوق جيلبير أنغبو

1- ما هي رؤيتك للصندوق وكيف يمكنك تعزيز دوره وفعاليته كجزء من الهيكلية الدولية، ولا سيما في سياق فيروس كورونا (كوفيد-19)، في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ولا سيما القضاء على الجوع وسوء التغذية والفقر؟

أنا أعمل من أجل عالم يتمتع فيه جميع الناس بمجموعة كاملة من الحقوق والفرص ومستويات المعيشة المناسبة التي تسمح لهم بالمشاركة الكاملة والمنتجة والازدهار في المجتمع. وتاريخيا والآن، فإن السكان الريفيين ومجتمعاتهم هم الأكثر تخلفا عن الركب، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. ويمر الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة عبر المناطق الريفية. ويتطلب بناء عالم يشارك فيه الجميع مشاركة كاملة ومنتجة إنشاء اقتصادات ريفية حيوية وشاملة للجميع ومستدامة.

ويمكن للصندوق القوي والفعال أن يؤدي دورا رئيسيا في تحقيق هذه الرؤية. وقبل أربع سنوات، ترشحت لمنصب رئيس الصندوق واضعا هذه القناعة في اعتياري، ومستعدا لتنفيذ جدول أعمال الإصلاح. ويتطلب تحقيق هذه الرؤية وضع جدول أعمال لتحسين الوضع الاستراتيجي للصندوق في ساحة التنمية الدولية؛ وتعزيز انخراطه في مجال السياسات وبناء الشراكات وإدارة المعرفة؛ وتعزيز هيكله المؤسسي. ويعتبر عمل الصندوق بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن لا يمكن القيام بعمله بشكل منعزل، من خلال مشروع بمشروع. فيجب أن يكون عمله جزءا لا يتجزأ من جهود التنمية الأوسع نطاقا.

وقد قمت بقيادة جدول أعمال بشأن الإصلاح وتوجهت نحو هذه الرؤية وبقيت مركزا على صغار المنتجين (ولا سيما النساء والشباب والشعوب الأصلية والسكان الضعفاء) وأكدت على تحقيق النتائج، مثل زيادة الإنتاجية والدخل وتحسين التغذية وبناء القدرة على الصمود. وقد حققت الإصلاحات الكثير، ولكن إنشاء مؤسسة فعالة بشكل لا رجعة فيه لتحقيق مهمتها يتطلب المزيد.

وفي ضوء التحديات الناشئة عن جائحة كوفيد-19 ومواطن الضعف في النظم الغذائية التي كشفت عنها، فإنني مقتنع أكثر من أي وقت مضى بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه الصندوق. فهو المنظمة الإنمائية والمالية الدولية الوحيدة التي تركز حصريا على المناطق الريفية والسكان الريفيين. وفي السياق الحالي الذي يشهد طلبات وطنية ودولية متزايدة بشأن المساعدة، وتزايد المنافسة على موارد التنمية، سيتخلف السكان الريفيون عن الركب وسيجدون أنفسهم في قاع هرم الدخل - ما لم تكن منظمة مثل الصندوق تدافع عنهم وتعمل نيابة عنهم. وهذا هو سبب الأهمية البالغة للاستمرار في تعزيز دور الصندوق وفعاليته كجزء أساسي من الهيكلية الدولية.

والقيام بذلك يبدأ بالبناء على الميزة النسبية للصندوق كمنظمة تعرف كيف تستثمر في السكان الريفيين، وتعالج مسائل الإدماج (مثل النساء والشباب والشعوب الأصلية)، وتبني القدرة على الصمود أمام تغير المناخ والصدمات، وتعزيز التغذية. ويمكن تعزيز ميزته في هذه المجالات من خلال مواصلة دمج مواضيع التعميم الرئيسية، والعمل بشكل أكبر على الزراعة الرقمية، وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى تقصير سلاسل القيمة، والعمل بشكل مباشر مع القطاع الخاص، وتيسير المزيد من الاستثمار في البنية التحتية الشاملة للجميع، وتعلم كيفية التصدي لتحديات التنمية في حالات النزاع وما بعد النزاع.

غير أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الاقتراب من الأشخاص الذين يسعى الصندوق إلى دعمهم. وفي فترة ولايتي الأولى، ضاعفتُ الحضور الميداني للصندوق من موظف واحد من بين كل ستة موظفين في الميدان إلى موظف واحد من بين كل ثلاثة موظفين، بما في ذلك الفرق القطرية والمتخصصون التقنيون. وإذا حصلت على فترة ولاية ثانية، سأزيد هذا العدد ليكون ما يقرب من نصف موظفي الصندوق في الميدان. وقد تم استكمال عملية اللامركزية هذه بتغيير في دور المدراء القطريين للتركيز على الانخراط وبناء الشراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة الإنمائية،

بينما يركز الموظفون التقنيون على تصميم المشروعات والإشراف عليها. كما سيسمح الحضور الإقليمي والقطري الأقوى بزيادة التركيز على إدارة المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وتتمثل رؤيتي للصندوق في أن يكون شريكا وثيقا للحكومات والجهات الفاعلة الإنمائية والمساهمة في الجهود الأوسع نطاقا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستجابة لتأثيرات كوفيد على النظم الغذائية. وينبغي أن تكمل قروض ومنح الصندوق وأدواته الاستثمارية الأخرى الجهود الأوسع نطاقا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمن إدراج صغار المنتجين وفقراء الريف، ولا سيما النساء والشباب والشعوب الأصلية والسكان الضعفاء، في جهود التنمية للقضاء على الجوع وسوء التغذية والفقير.

2- كرئيس، كيف ستضمن استمرار الاستدامة المالية للصندوق وتعبئة المزيد من الموارد للسماح للصندوق بالوفاء بمهمته وممارسة مزاياه النسبية؟

تتطلب الاستدامة المالية تعبئة موارد كافية لتحقيق أثر أكبر، فضلا عن استخدام تلك الموارد بكفاءة وفعالية لزيادة القيمة مقابل المال إلى أقصى حد.

وقد انضمت إلى الصندوق بجدول أعمال يرمي إلى تعزيز الاستدامة المالية للصندوق، من خلال توسيع قاعدة موارد الصندوق بشكل كبير وضمن وجود آليات وضمانات مناسبة لإدارة المخاطر لمواكبة هذا النمو. وكان بناء هيكلية مالية قوية القوة الدافعة وراء جدول أعمالنا بشأن الإصلاح لوضع طريقة لاستخدام الموارد بشكل أنسب وأكثر انضباطا لتحقيق أعلى أثر إنمائي.

وقد تطلب هذا التحول في الهيكلية المالية للصندوق تناول مسائل عديدة في وقت واحد. أولاً، تطلب إطار القدرة على تحمل الديون اهتماما في وقت مبكر، ولا سيما بالنظر إلى أن قضايا الديون تؤثر على أكثر البلدان احتياجا وأكثرها فقرا. وتحقيقا لهذه الغاية، أجريت إصلاحا لضمن مستوى مستدام من التمويل من الجهات المانحة للصندوق لأشد البلدان فقرا، ولدعم إدارة حالات المديونية الحرجة.

وكانت آلية إطار القدرة على تحمل الديون الجديدة مصحوبة بإصلاحات أخرى تهدف إلى تعزيز تسيير الصندوق من أجل تعزيز الانضباط المالي. واشتملت هذه الإصلاحات على سياسة كفاية رأس المال، وإطار إدارة الأصول والخصوم، وإطار السيولة، ونهج منقح لتحديد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات. كما تم إدخال إطار محدث للرقابة الداخلية ووظيفة الرقابة، ومبادئ توجيهية جديدة بشأن الجرائم المالية وإطار محدث لإدارة المخاطر المؤسسية. وإجمالا، من الضروري إنشاء هيكلية مالية أكثر قوة لتعزيز جهود الصندوق لتعبئة الموارد من خلال الاقتراض وضمن تركيز الأموال الأساسية على أفقر البلدان.

وكرئيس للصندوق لفترة ولاية ثانية، سأركز السنوات الأربع القادمة على توطيد الإصلاحات المؤسسية والتشغيلية والمالية التي بدأت في فترة ولايتي الأولى. وفي حين ستظل مساهمات تجديد الموارد حجر الأساس للتمويل في الصندوق، فإن تعبئة الموارد من مصادر إضافية ستكون أساسية لسد فجوة التمويل اللازمة لتحقيق هدفنا في التنمية المستدامة 1 و2 - التي تقدر بنحو 160 مليار دولار أمريكي سنويا للعقد القادم. وبالتالي، تُبذل جهود كبيرة لزيادة موارد الصندوق من خلال توسيع قاعدة موارده من خلال الاقتراض السيادي (بدعم من مبادرة أخرى أدت إلى حصول الصندوق على التصنيف الائتماني AA+)، ومصارف التنمية الخاصة، والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص، وكذلك من خلال تمويل المناخ.

وفي حين أن برنامج القروض والمنح في الصندوق الممول من خلال المساهمات الأساسية سيظل في صميم أنشطة الصندوق، فإنني سأواصل في فترة ولايتي الثانية توسيع نطاق تعبئة الموارد المرتبطة ببناء القدرة على الصمود، خاصة فيما يتعلق بتغير المناخ، ودعم انخراط القطاع الخاص مع صغار المنتجين لتحقيق النتائج في المجالات الرئيسية والاستفادة من فرص التمويل. وهناك حاجة ماسة إلى زيادة التمويل في هذه المجالات وزيادة الاهتمام بين مجموعة

من المانحين. وبفضل قدرته الخاصة على الاستثمار في السكان الريفيين، يتمتع الصندوق بوضع جيد يسمح له بتيسير التمويل وتوجيهه في هذه المجالات المواضيعية لخدمة الأشخاص الأكثر احتياجاً.

وتساهم الجهود المبذولة لزيادة الموارد وتحسين فعالية استخدامها في تحقيق الصندوق لمهامته الأساسية المتمثلة في تحسين رفاه السكان الريفيين. وبصفتي الرئيس، فأني أدرك تماماً الحاجة إلى الحفاظ على هذا التركيز وإظهار الفعالية في تحقيق النتائج في مجال الميزة النسبية للصندوق.

وفي نهاية المطاف، واستناداً إلى مبدأ العالمية، سيكون الانخراط الاستراتيجي للصندوق أكثر شمولاً ومصمماً بشكل أفضل لتلبية احتياجات البلدان في مراحل التنمية المختلفة - سواء كانت من البلدان منخفضة الدخل، أو البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، أو البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا - وكذلك البلدان التي تعاني من أوضاع هشة.

3- تتمثل مهمة الصندوق في دعم تنمية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والحد من فقرهم على المستوى العالمي. فمن وجهة نظرك، كيف يمكن أن يزيد الصندوق تعزيز تعاونه مع البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا؟

لقد كانت رؤيتي للصندوق هي أن يكون حاضراً داخل البلدان، وينخرط في مناقشات السياسات، ومستعداً لجلب المعرفة والتمويل في المجالات التي يتمتع فيها الصندوق بميزة نسبية. ولا يمكن أن يصمم الصندوق تعاونه بشكل ملائم مع البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا إلا من خلال هيكل لامركزي يرى فيه موظفو الصندوق إجراءاتهم في إطار الجهود الحكومية والدولية الأوسع الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالتركيز على البلد يتطلب الانخراط على المستوى القطري.

وكان الغرض من الإصلاحات المنفذة في فترة ولايتي الأولى هو تحريك الصندوق في هذا الاتجاه. وقد تم تصميم اللامركزية، والإصلاحات الداخلية للهياكل وإدارة الموارد البشرية، وتعزيز الانخراط في مجال السياسات، وبناء الشراكات، وإدارة المعرفة، وقياس الأثر لتحقيق هذه الرؤية وتعزيز التعاون. ومع ذلك، يمكن القيام بالمزيد لضمان وجود برامج قطرية شاملة تقدم المشورة بشأن السياسات والمعرفة وتمويل المشروعات لدعم السكان الريفيين.

وفي فترة ولاية ثانية، بالإضافة إلى مواصلة التركيز على تحسين رفاهية السكان الريفيين وبناء القدرة المستدامة على الصمود على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي والبلد، سأعمل على وضع نهج أكثر شمولاً لأعمالنا، وجمع التدخلات الإنسانية والإنمائية معا بصورة أقرب. فالهشاشة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر والجوع في المناطق الريفية، وبالتالي، فإن تعزيز التعاون مع البلدان في هذه المجالات يعتبر بالغ الأهمية. وعلى نفس المنوال، فإن تيسير وضع استراتيجيات شاملة للتخفيف من حدة الفقر والجوع في المناطق الريفية يتطلب النظر في الصلة بين الاستثمار الإنتاجي المستهدف والحماية الاجتماعية. وينبغي مواصلة هذه الجوانب لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، إدراكاً لأن المناطق الريفية تتغير جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية الأوسع، واستجابة للدعوات المتزايدة لتحويل النظم الغذائية، سأعمل في الفترة الثانية على تعزيز قدرة الصندوق على تلبية الاحتياجات القطرية لهذه التحولات. ومن الناحية العملية، فإن هذا يعني تعزيز العروض التقنية التي يقدمها الصندوق في مجالات مثل الزراعة الرقمية، وتغير المناخ والاستدامة، والإدماج الاجتماعي (ولا سيما للنساء والشباب)، والبنية التحتية على المستوى الثالث، وانخراط القطاع الخاص، وتنمية سلاسل القيمة، مما يسمح بالتوريد المحلي داخل النظام الغذائي.

4- كيف يمكن أن يعزز الصندوق تقاسم المعرفة وتبادل السياسات، بما في ذلك من خلال زيادة إدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في نموذج أعماله؟

ينطلب استغلال الميزة النسبية للصندوق في الاستثمار في السكان الريفيين أن ينخرط الصندوق في مجال السياسات وبناء الشراكات وأن يعمل كوسيط للمعرفة. ويجري تحقيق ذلك عن طريق استراتيجية وخطة عمل معززتين لإدارة

المعرفة، واستخلاص الدروس من تقييمات الأثر وجدول أعمال النتائج في الصندوق، ومن خلال تيسير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وبينما شهدت فترة ولايتي الأولى توسعا في هذه الأنشطة، فإن التركيز لا يزال منصبا بشكل كبير على المستوى العالمي وبقدر غير كافٍ على المستويين الإقليمي والقطري. ومع ذلك، فإن جدول أعمال الإصلاحات الجارية في الصندوق كان مدفوعا بالرغبة في بناء حضور قوي في الميدان من أجل الانخراط على المستوى المحلي. كما تضمن إنشاء مراكز إدارة المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد أرسى هذه الإجراءات الأساس لتعزيز تبادل المعرفة وتبادل السياسات على المستويين الإقليمي والقطري، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وإذا أتاحت لي فرصة الاستمرار كرئيس للصندوق، سيكون أحد الأهداف الرئيسية هو البناء على هذا الأساس القائم. وسيستلزم ذلك، على وجه التحديد، استخدام منح الصندوق بطريقة أكثر استراتيجية لتعزيز دور الوسيط في مجال المعرفة، وتعزيز عمل المراكز الثلاثة لتبادل المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز النهج التقنية (التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي) من أجل تجميع المعرفة.

وبالطبع، فإن استمرار جهود الصندوق العالمية للدعوة إلى دعم صغار المنتجين والانخراط في المسائل الرئيسية مثل تغير المناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية لا تزال مسائل بالغة الأهمية. ويعتبر مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن نظم الأغذية لعام 2021 ومشاركة الصندوق في مسار الإجراءات المتعلقة بتعزيز سبل العيش المنصفة، على وجه الخصوص، فرصة مهمة لضمان بقاء صغار المنتجين وفقراء الريف على جدول الأعمال العالمي وأن تكون النظم الغذائية مستدامة ومغذية وشاملة للجميع.

5- صفّ القيم التي ستوجهك كرئيس للصندوق. وصف أيضا أسلوب إدارتك وكيف ستعمل مع فريق الإدارة العليا المثالي، بما في ذلك فيما يتعلق بعملية اللامركزية الجارية في الصندوق.

تشكل أسلوب في الإدارة، طوال مسيرتي المهنية، بثلاث قيم أساسية: النزاهة والمساواة والاهتمام. فالنزاهة تعني ضمان أن أعمل كقدوة وبأقصى مستوى من العدل والشفافية والصدق. والمساواة تعني تعزيز بيئة يمكن فيها الاستماع لجميع الأصوات، من أعضاء المجلس إلى الإدارة العليا والموظفين، ولمن نخدمهم. والاهتمام يعني اتباع رسالتي العميقة المتمثلة في العمل في خدمة الناس، ولا سيما الأكثر معاناة منهم.

وإذا أتاحت لي فرصة قيادة الصندوق لمدة أربع سنوات أخرى، سأواصل جهودي الرامية إلى تعزيز فريق مهني وموجه نحو النتائج وفعال بين أعضاء الإدارة العليا والموظفين. وكان تشكيل فريق من الإدارة العليا يمثل تحديا في بعض الأوقات لأنه يتطلب تنوعا في الأصوات ومستويات عالية من الكفاءة. ونريد الأشخاص القادرين على الأداء، ولكن الذين لديهم مجموعة من الخلفيات والخبرات لضمان تنوع الخيارات. ولكن في هذا المنعطف الحرج، يسعدني أن أقول إننا أنشأنا فريقا قويا للإدارة العليا، يمضي بالصندوق قدما.

وأتوقع أن يعبر أعضاء الفريق عن أفكارهم وأن يناقشوا المسائل بشكل مفتوح. وبمجرد الاتفاق على القرارات، أتوقع أيضا أن يعملوا بشكل جماعي لوضع تلك القرارات موضع التنفيذ. وهذا مهم للغاية في عمليات الإصلاح مثل اللامركزية وإصلاح الموارد البشرية. ولا توجد إجابة مثالية فيما يتعلق بدرجة التغيير ووتيرته، ولكن يجب أن نبذل قصارى جهدنا، وأن نتفق على أنسب طريقة للمضي قدما، وأن نسعى جاهدين لتحقيق عملية موحدة لإدارة التغيير تتسم بالشفافية وتراعي رفاهية موظفينا، ولكنها تجعل الصندوق أيضا في نهاية المطاف مؤسسة أكثر فعالية.

وسيكون جزء رئيسي من الهيكل الإداري العام لتيسير المزيد من القيادة من الميدان. وتحقيقا لهذه الغاية، إذا عملت لفترة ولاية ثانية، سيتم توطيد عملية اللامركزية الحالية – سيكون مقر الشعب الإقليمية والمدراء في كل إقليم وسيكون مقر 40-50 في المائة من الموظفين في المكاتب الميدانية. وسيكون ذلك مصحوبا بتعزيز سلطة اتخاذ القرار في

الميدان لضمان أن تكون اللامركزية مفيدة. فاللامركزية المثالية هي تلك التي يتم فيها توفير الإرشاد والتوجيه الواسعين من المقر ولكن تُتخذ القرارات المستندة إلى هذا الإرشاد في الأقاليم والبلدان التي يعمل فيها الصندوق.
